



خبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال



ينظم

الملتقى الوطني حول:

حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي وإداري

يومي 07-06 ماي 2012

عنوان المداخلة:

نحو استخدام بطاقة الأداء المتوازن (IT Scorecard) في حوكمة نظم المعلومات

إعداد:

خان أحلام

أ. جبیرات سناء

أستاذ مساعد بجامعة بسكرة

أستاذ مساعد بجامعة بسكرة

العنوان الإلكتروني:

العنوان الإلكتروني:

ahlem.khene@yahoo.fr

djebiretsana@ymail.com

مدير المخبر: أ.د/ ساکر محمد العربي

للاتصال بخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال:

رئيس الملتقى: د. غالم عبد الله

البريد الإلكتروني: laboratoire_lfbm@yahoo.fr

رئيس اللجنة العلمية: أ.د/ غوفي عبد الحميد

هاتف/ فاكس: 033742199

الملخص:

ووجهت التغيرات التي عرفتها السنوات الأخيرة الانتباه إلى ضرورة تحرر نظم المعلومات من التقييد بالمارسة التقليدية القائمة على أئمته العمليات إلى تبني مدخل القيمة المضافة على أنشطة المنظمة. وعلى أساس هذا التوجه استخدمت الحكومة كمنهجية تسمح بتحديد الكيفية التي تساهمن بها نظم المعلومات في خلق القيمة للمنظمة وكذا تعين الأدوار لمختلف الأعوان.

إلا أن المنفعة المترقبة من تطبيق الحكومة لا تكتمل إلا من خلال القيام بمارسة تبيان مدى التقدم الذي أحرزته هذه النظم في انجاز أهدافها وفي سياق استراتيجية المنظمة، الأمر الذي يبين وجود حاجة ملحة لاستخدام بطاقة الأداء المتوازن كآلية حديثة لتقييم أداء نظم المعلومات وتطوره.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، حوكمة نظم المعلومات، بطاقة الأداء المتوازن، IT Scorecard

مقدمة:

إن التغيرات التي حفل بها العقددين الآخرين قد وجهت الانتباه نحو ضرورة تحرر نظم المعلومات من التقيد بالمارسة التقليدية القائمة على أتمتها العمليات إلى تبني مدخل القيمة المضافة على أنشطة المنظمة. وعلى أساس هذا التوجه استخدمت الحكومة كمنهجية تسمح بتحديد الكيفية التي تساهم بها نظم المعلومات في خلق القيمة للمنظمة وكذا تعين الأدوار لمختلف الأعوان. فقد بينت بعض الدراسات أنه في المتوسط تمثل القيمة التي تقدمها نظم المعلومات من 15 إلى 20% من رقم الأعمال أي ما يقارب 50% من القيمة المضافة الإجمالية للمنظمة. إلا أن المنفعة المتوقعة من تطبيق الحكومة لا تكتمل إلا من خلال القيام بمارسة تبيان مدى التقدم الذي أحرزته هذه النظم في إنجاز أهدافها وفي سياق استراتيجية المنظمة، الأمر الذي يبين وجود حاجة ملحة لاستخدام بطاقة الأداء المترافق كآلية حديثة لتقييم أداء نظم المعلومات وتطويره.

واستنادا على ما تقدم، جاءت هذه المداخلة لتناول استخدام بطاقة الأداء المترافق لتكنولوجيا المعلومات (IT Scorecard) في حوكمة نظم المعلومات من خلال الموردين التاليين:

المور الأول: حوكمة نظم المعلومات، والذي سيتم التطرق من خلاله إلى:

- ✓ الصور المفاهيمية لحكومة الشركات؛
- ✓ مفهوم وأهمية حوكمة نظم المعلومات؛
- ✓ المجالات الإستراتيجية لحكومة نظم المعلومات والأطراف ذوي العلاقة بالتطبيق؛
- ✓ صور الممارسات العملية لحكومة نظم المعلومات في المنظمة؛

المور الثاني: بطاقة الأداء المترافق (IT Scorecard)، والتي سيتم التعرف عليها من خلال النقاط التالية:

✓ بطاقة الأداء المترافق: balanced scorecard

✓ IT Scorecard

✓ محاور IT Scorecard

✓ IT Scorecard كأداة لحكومة نظم المعلومات

المور الأول: حوكمة نظم المعلومات

1 - الصور المفاهيمية لحكومة الشركات:

تشير في البداية إلى أنه لا توجد ترجمة عربية متفق عليها للتعبير عن مصطلح corporate governance، إذ يوجد حوالي 15 معنى في اللغة العربية لتفسير المصطلح المذكور منها: حوكمة الشركة، حاكمة الشركة، التحكم المشترك، الإدارة المجتمعية... الخ.¹ ولكن من الترجمات العلمية التي انتشر استخدامها في هذا المجال هي حوكمة الشركات.

عند البحث عن المعنى اللغوي لحكومة ستجدها لفظ مستحدث في قاموس اللغة العربية وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، مستمد من لفظ الحكومة والتي تعني الانضباط والسيطرة والحكم. أما عند البحث عن المعنى الاصطلاحي لها، فستجد أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الأطراف المعنية، بل هناك عدد لامتناه من التعاريف والصور المفاهيمية المتباعدة وذلك بسبب تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية للمنظمات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. ويمكن ذكر أهم الصور التي وردت بها حوكمة الشركات كما يلي:ⁱⁱ

► حوكمة الشركات وسيلة لضبط الأداء ومتابعته: ينظر للحكومة هنا على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيه، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهيكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة. أو أنها تمثل وسيلة تتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

» **حكومة الشركات عملية:** من منطلق أن الحكومة تظهر نتيجة التناقض بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، فقد عبر عنها بأنها تمثل عمليات التفاعل المتبادلة والمستمرة بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمة والتي تمثل في مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة.

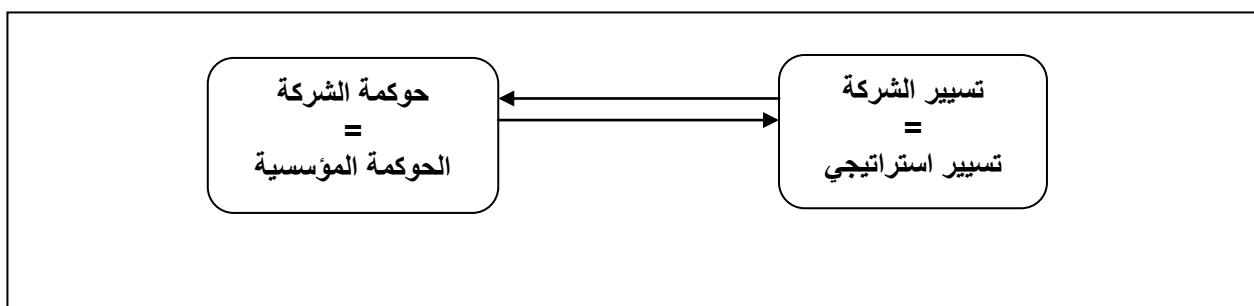
» **حكومة الشركات نظام:** يرى رواد هذا الطرح بأن حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير الازمة للمسؤولية والتراهنة والشفافية. كما أن هناك رأي آخر يؤيده الكثيرون حيث يرون أن الحكومة هي نظام يقتضاه تدار الشركات وترافق.

» **حكومة الشركات مجموعة من الأنشطة الرقابية:** في هذا الاتجاه نجد أنه قد تم استخدام إطار مجلس الإشراف العام (POB) والذي يعرف حوكمة الشركات على أنها الأنشطة الرقابية التي يتخذها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية التقارير المالية.

من جملة هذه الرؤى نخلص إلى أن حوكمة الشركات مفهوم معقد متعدد الأبعاد، ليس له محتوى معياري، ينطلق من مبدأ تعظيم القيمة لأصحاب المصلحة في المنظمة ويهدف إلى تعظيم القدرات التنافسية في الأسواق. وبالتالي فاللحوكمه مجالين: مجال الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية لكل الأطراف ذات العلاقة بالشركة ومحال الأداء بما يتضمن من استغلال الفرص المتاحة والارتقاء بالأداء العام للشركة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح حوكمة الشركات كثيراً ما ينطوي على مصطلح التسيير الذي يوظف كمرادف له على الرغم من وجود اختلاف جوهري في مضمون كل منهما وأن ما يربطهما بعضهما البعض علاقة اعتمادية متزايدة. فالحكومة تقع في مرتبة أعلى من التسيير، لأن هذا الأخير يعني بتنفيذ ما أقر من سياسات وإجراءات ولكن إدراك الحاجة لوجود هذه السياسات والإجراءات والعمل على توفيرها هو النطاق القيادي الذي تعمل منظومة الحكومة في المنظمة على توفيره والتأكد من اكتماله كي تتحقق الأهداف الإستراتيجية ولكن تكون المخاطر تحت السيطرة. بالإضافة إلى أن مسؤولية تطبيق الحكومة منوطة بالإدارة العليا، في حين أن الممارسة التسييرية هي منوطة بالطاقم الإداري والتنفيذي .

الشكل رقم 01: العلاقة الاعتمادية بين حوكمة الشركة وتسيير الشركة



المصدر: 218: P Eric Fimbel, **alignement stratégique**, Pearson Education France, Paris , 2007,

2 - مفهوم وأهمية حوكمة نظم المعلومات:

2-1- المفهوم:

قبل التطرق إلى حوكمة نظم المعلومات، يجدر بنا الإشارة إلى أن نظام المعلومات لا يتوفر على اتفاق شامل على ما يعنيه هذا المصطلح على الرغم من أنه قد شهد استعمالاً متزايداً خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد أشار R.I. Tricker في دراسة مسحية إلى أن هناك حوالي 500 مرجع من المقالات والكتب تحتوي على تعريف مختلف له، والسبب في ذلك قد يرجع إلى مرونة المفهوم في حد ذاتها وتعدد أوجهه وكذا تنوع أساليب تطبيقه في مجال التسيير .ⁱⁱⁱ ومع ذلك يمكننا تشكيل صورة مقبولة له من خلال التعريف الذي قدمه Laudon والمتمثل في أن نظام المعلومات هو "مجموعة من العناصر المترابطة (المادية والبشرية والبرمجيات) تعمل على جمع ومعالجة وتخزين واسترجاع المعلومات وتوزيعها

بهدف دعم اتخاذ القرارات والسيطرة داخل المنظمة، كما تساعد المسيرين والعاملين في كسب وابتكار معرفة جديدة وحل المشكلات وإبداع منتجات وخدمات وطراائق عمليات جديدة^{iv}.

أما حوكمة نظم المعلومات فتعرف على أنها "الكيفية التي يعمقتضاه يدار النظام ويراقب" وبأنها "عملية تسييرية مبنية على أفضل الممارسات، تسمح بتحقيق أمثلية الاستثمار في نظم المعلومات بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف"^v. كما قدم لها تعريفاً أكثر تفصيلاً وتوسعاً تمثل في أنها "جزء لا يتجزأ من الحوكمة المؤسسية، يتكون من أدوار قيادية وهياكل تنظيمية ومهام محددة تتكامل لتتضمن قيام أنظمة المعلومات بتأكيد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتحسين أدائها"^{vi}.

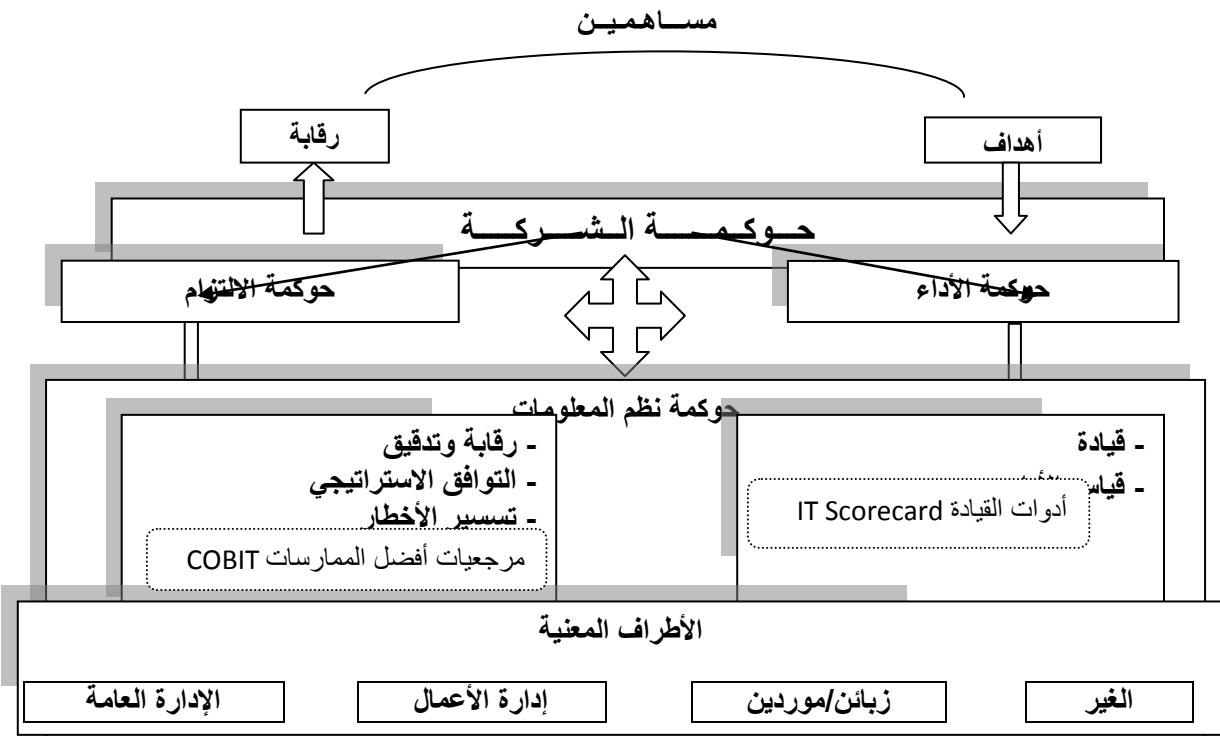
من تلك التعريفات يتبيّن أن حوكمة نظم المعلومات تتعلق بالكيفية التي توفر للمنظمة فرصة السيطرة التامة على نظم المعلومات بما يمكن المنظومة المعلوماتية من توفير المعلومات التي يحتاجها أصحاب العلاقة بطريقة دقيقة وآمنة، و بما يدعم أعمال المنظمة ويساندها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية. وأيضاً كيف تتمكن المنظمة من توفير حد أدنى من الحماية للمصادر والأدوات المعلوماتية وردع المخاطر التي تهددها. وإلى جانب ما تقدم، تضمن التعريفات السابقة إجابات عن جملة من التساؤلات الجوهرية والتي نورد منها ما يلي^{vii}:

- كيف تتحذّر القرارات المتعلقة بنظم المعلومات؟
- كيف يتم تحسين وقبول القرارات المتخذة؟
- كيف نضمن تنفيذ هذه القرارات؟

من هنا يبدو جلياً أن حوكمة نظم المعلومات تعتبر إحدى أهم محاور حوكمة الشركات نتيجة الدور التدعييمي الذي يمكن أن تلعبه على مستوى جمالي الالتزام والأداء، والذي يتم من خلال تحقيق الرقابة والتدقيق باستعمال مرجعيات أفضل الممارسات ، وكذا قياس الأداء وتطويره باستعمال أدوات القيادة كبطاقة الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات .

ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي:

الشكل رقم 02: الإطار العام لحكومة نظم المعلومات



المصدر: Florescu Vasile, problématique de la gouvernance du système d'information
www.steconomice.uoradea.ro/anale/volume/2008

2-2- الأهمية:

قد يثير كل ما سبق تساؤلا هاما هو: هل هناك حاجة ملحة لتطبيق حوكمة نظم المعلومات في المنظمة؟ فنجيب على ذلك بثلاث مبررات أساسية تمثل في:

- مبرر خلق القيمة: إن اعتبار نظم المعلومات من الأصول التي تثمن المنظمة، استوجب ذلك العمل على حمايتها وتوفير مستلزماتها في المنظمة.
- مبرر مستوى النفقات: إن تطور ميزانيات نظم المعلومات وتعاظمها يوما بعد يوم، اقتضى على الأقل توفير أساس علمية وتطبيقية لدعم اتخاذ القرار وتفسير القيمة التي سوف تضيفها. وكذا إلى آليات لإقرار ومراقبة مشاريعها.
- مبرر تنافسي: إن ازدياد اعتماد المنظمة على نظم المعلومات واعتبارها ركيزة أساسية يتوقف عليها حاضرها ومستقبلها ، يتطلب حمايتها وضمان استدامتها عن طريق التخطيط السليم وتطبيق المعايير المعروفة في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة التي تخضع منظومتها المعلوماتية للسيطرة و الرقابة أي تتمتع بالحكومة فإنها ستتميز بـ:

- . مشاريع نظم المعلومات ناجحة و مخاطر تحت السيطرة.
- ـ دعم استمرارية الأعمال في جميع الظروف.
- ـ توفير رابط قابل للقياس بين أهداف المنظمة وأهداف نظم المعلومات.

- تسهيل تحقيق أهداف المنظمة من استخدام نظم المعلومات والاستثمار فيها ،
- دعم أعمال المنظمة بما يزيد الأرباح و يضبط النفقات.
- حماية استثمارات المنظمة.

— قياس أداء نظم المعلومات والتعرف على أهم جوانب وفرص التحسين .

3- الحالات الإستراتيجية لحكومة نظم المعلومات والأطراف ذوي العلاقة بالتطبيق:

3-1 الحالات الإستراتيجية:

في الواقع العملي، هناك نموذجين يقرران الحالات الإستراتيجية لحكومة نظم المعلومات .الأول تم بناؤه من قبل معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITIG) يضم خمسة مجالات، أما الثاني فهو أشمل وأوسع من النموذج السابق بحيث يشمل على سبعة مجالات إستراتيجية تسمح بتقييم درجة تطبيق نموذج حوكمة نظم المعلومات في المنظمة. ^{ix} والشكل التالي يبين ذلك :

الشكل رقم 03: الحالات الإستراتيجية لحكومة نظم المعلومات

النماذج المتماثلة	النماذج
التوافق الاستراتيجي لنظم المعلومات	التوافق الاستراتيجي
مخاطر نظم المعلومات	تسخير المخاطر
موارد نظم المعلومات	تسخير الموارد
أداء نظم المعلومات	تسخير الأداء
قيمة نظم المعلومات	القيمة المقدمة
رقابة نظم المعلومات	الرقابة و التدقيق
نضج نظم المعلومات	النضج

— التوافق الاستراتيجي : يعتبر المجال الأول الذي من أجله يتم تطبيق الحكومة وذلك بهدف جعل نظم المعلومات في خدمة المنظمة وإستراتيجيتها . مع العلم أن مصطلح التوافق الاستراتيجي طرح لأول مرة سنة 1993 من قبل Henderson, Venkatraman لفهم الإمكانية التي تستطيع المنظمة من خلالها ترجمة عملية استخدام نظم المعلومات في كسب الميزة التنافسية، أي أنه يمثل درجة الانسجام والتطابق بين إستراتيجية المنظمة وإستراتيجية نظم المعلومات.

— تسهيل المخاطر : إن تطبيق الحكومة على هذا المجال يساعد المنظمة من جهة على تعريف هذه المخاطر وتحديد الأطراف المسؤولة عنها والأدوار المختلفة المنوطة لكل طرف، ومن جهة أخرى يساندتها في استشراف المخاطر المتعددة عبر تحديد إجراءات لتقدير الأخطر دورياً والتواصل بشأنها مع ذوي المصلحة.

— تسهيل الموارد : يطبق نموذج الحكومة على مجال إدارة الموارد من أجل تعظيم القيمة المقدمة من نظم المعلومات من خلال تحسين الاستفادة من المنظمة المعلوماتية بكل مكوناتها وتسخيرها لخدمة المنظمة بدلاً من تكريسها للمنفعة الشخصية.

— تسهيل الأداء : يهدف استخدام الحكومة هنا إلى تطوير قدرة المنظمة على تحسين وتطوير منظومتها المعلوماتية تدريجياً.

— القيمة المالية: هو مجال جوهرى في نموذج الحكومة، يهدف إلى تبيان للمسيرين والمساهمين بأن المعلوماتية لا تتمثل مركز تكلفة بل هي تنشاط لخلق القيمة للمنظمة. وقيمة تظم المعلومات تقوم على المقارنة بين الاقتصاديات المحققة بواسطة نظم المعلومات وبين تكاليف الاستثمار والاستغلال لنظم المعلومات.

— الرقابة و التدقيق: فرضت قواعد التسيير المالي، قانون SOX و LSF على المنظمة استخدام أجهزة رقابية من أجل تقديم مستوى ضمان للمعلومات المالية . ويعتبر COSO ومعيار COBIT مرجعين أساسيين في هذا المجال.

— نضج العمليات : يمثل النضج قدرة المنظمة على استخدام سياسات التغيير من أجل التكيف مع التحولات التي يفرضها محيطها. فالمنظمة الناضجة تعمل بمساعدة مجموعة العمليات التي تحكم فيها.

جدول رقم 01: الخصائص الأساسية لنضج المنظمة

المنظمة الناضجة	المنظمة غير الناضجة	الأبعاد
<p>محددة، مراقبة، موثقة ومدعمة</p> <p>جودة الحياة ذات أهمية</p> <p>قابلة للتقدير</p> <p>متزامنة مع الحاجات والأهداف</p> <p>جماعي وفي إطار العمليات</p> <p>عن طريق السوق</p>	<p>غير محددة وغير موثقة</p> <p>ضغط مستمر</p> <p>غير قابلة للتقدير</p> <p>سيطرة ضعيفة وغير متكيفة</p> <p>فردي وخارج إطار العمليات</p> <p>عن طريق الأزمة</p>	<p>العمليات</p> <p>الأفراد</p> <p>تكاليف، آجال، جودة</p> <p>التكنولوجيا</p> <p>النجاح</p> <p>التسهيل</p>

المصدر : Benjamin Blerch, Emmanuel Detrich, opcit, P17

3- الأطراف ذوي العلاقة بالتطبيق:

استنادا على الشكل رقم 02، فإن تطبيق نموذج حوكمة نظم المعلومات يحتاج إلى الفئات الآتية من أصحاب المصالح:^x

— الفئة القيادية : تشمل هذه الفئة رئيس الهرم التنظيمي للمنظمة ويعودها إلى المالكين أصحاب الاستثمار أو المساهمين . ويمكن لنموذج الحوكمة أن يخدم هذه الفئة عبر المساهمة في رسم الخطوط العريضة لتسخير نظم المعلومات في خدمة المنظمة وبناء منظومة معلوماتية متميزة. كما يوضح مسؤوليات الأطراف المشاركة في بناها وتطويرها وتحديد الإطار العام للتعاون فيما بين هذه الأطراف.

— فئة إدارات الأعمال: هي الفئة المسؤولة مباشرة عن أعمال المنظمة والمساءلة أمام الإدارة العليا . وتطبيق الحوكمة يساعدها في بناء نموذج للصوابط الخاصة بأعمال المنظمة وإجراءاتها المختلفة ويمكنهم من مراقبتها. كما يوضح مساهمة المنظومات المعلوماتية في خدمة أهداف إداراتهم وأولوياتها بشكل خاص.

— فئة إدارة نظم المعلومات: تمثل الفئة المسؤولة عن تسيير موارد وعمليات نظم المعلومات. كما يمكن استخدام الحوكمة من مساعدتها في صياغة خطط إستراتيجية واضحة و محددة باتفاق مشترك مع الأطراف ذات الصلة وبإشراف الإدارة العليا، ومن ثم تحديد حزم من الخدمات المعلوماتية مع الأخذ بالحسبان احتياجات الإدارات المستفيدة من الخدمات والإمكانات الفنية والبشرية للإدارة .

4- صور الممارسات العملية لحوكمة نظم المعلومات في المنظمة:

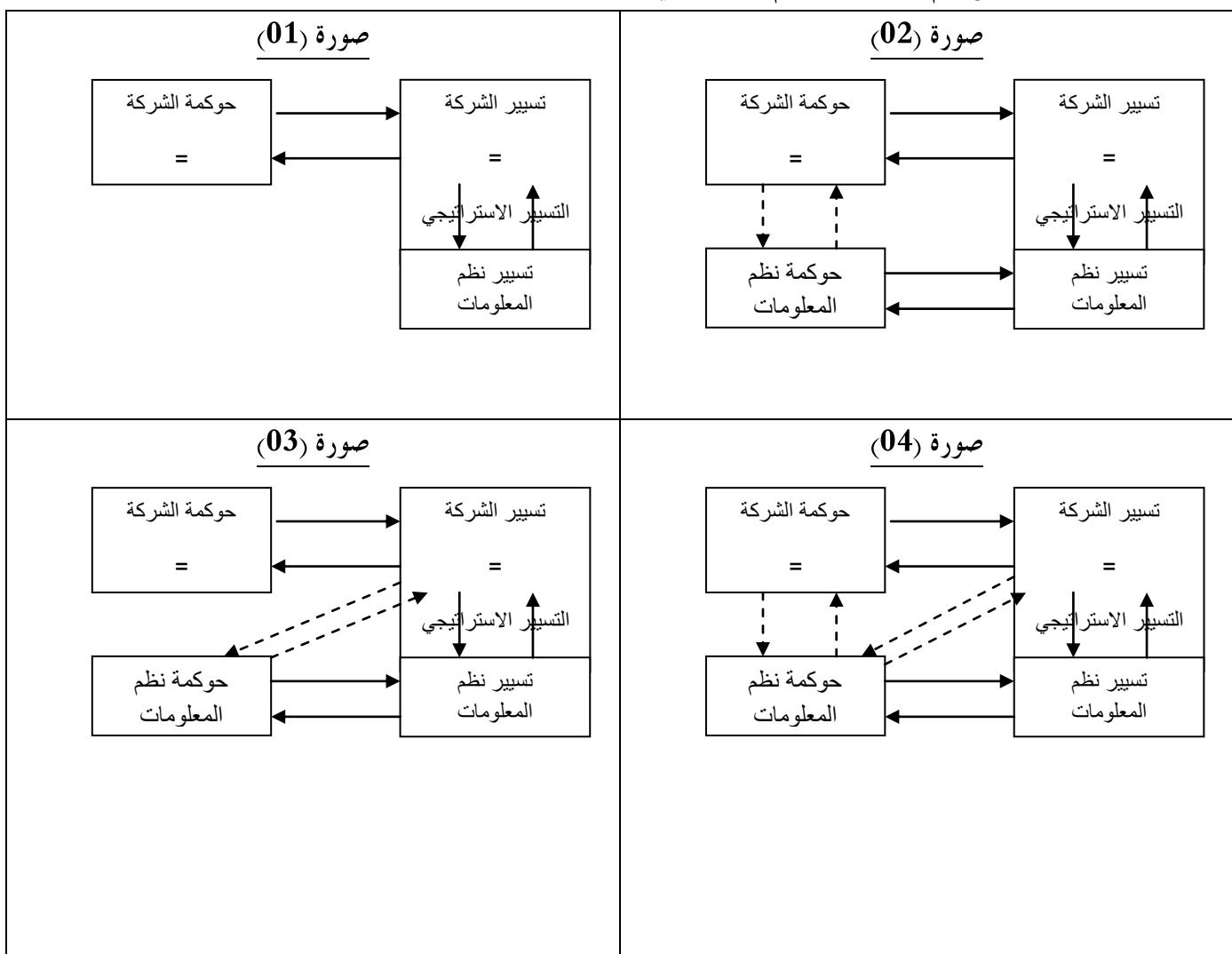
في إطار العلاقة الاعتمادية بين مصطلحي التسيير و الحوكمة سواء تعلق الأمر بالمنظمة ككل أو نظم المعلومات ، فإنه يمكن ملاحظة أربعة صور لممارسات حوكمة نظم المعلومات في المنظمة .^x فالصورة الأولى تميز بغياب حوكمة نظم المعلومات في إطار وجود حوكمة للمنظمة ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور الصراعات بين أصحاب المصلحة .

أما الصورة الثانية فتتميز بوجود حوكمة نظم المعلومات ترتكز على الالتزام بالقواعد الخارجية التي تفرض على المؤسسة كالقيود الناجمة من قانون SOX . فالرؤية المهيمنة هنا هي التدقيق ورقابة احترام القوانين الرسمية .

في حين الصورة الثالثة تضع حوكمة نظم المعلومات تحت مسؤولية مباشرة من الإدارة العامة . وهي حالة شبه متكررة حيث تقوم الإدارة العليا بنقل القيود الناجمة عن حوكمة المنظمة إلى إدارة نظم المعلومات ل تقوم هذه الأخيرة بتطبيق الأحكام على النشاط . ظاهريا ، هذه الرؤية لا تسمح إلا بضمان جزء من المهمة الوقائية فيما يتعلق بالمخاطر للمنظمة .

أما الصورة الأخيرة لحوكمة نظم المعلومات فهي الأكثر تكاملا من الصور السابقة حيث تعرض مختلف التفاعلات بين مستوى التسيير والحكومة. تأخذ شكل تشريعات ، تعليمات ورقابة في إطار ~~حوكمة~~ تسيير ، وشكل اقتراحات وتقارير في إطار تسيير  حوكمة . وهذه الصورة تجدها في المنظمات المتوسطة والكبيرة والتي تنشر حافظة أنشطتها التجارية و الصناعية على العديد من الواقع الجغرافية المنتشرة .

الشكل رقم 04: حوكمة نظم المعلومات في أربعة صور



المصدر: Eric Fimbel, alignement stratégique, pearson Education France, Paris , 2007,P221

الخور الثاني: بطاقة الأداء المتوازن (IT Scorecard)

مثلاً وضمنا من قبل (في الشكل الثاني) فإن بطاقة الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات تعد أحد أهم المرجعيات المستخدمة في حوكمة نظم المعلومات كأداة أساسية لقياس الأداء وتطويره، سنقوم فيما يلي بالتعرف عليها أكثر لكن وقبل ذلك سنحاول اعطاء فكرة ولو مختصرة عن بطاقة الأداء المتوازن في حد ذاتها.

1 - بطاقة الأداء المتوازن: balanced scorecard

1-1 مفهومها:

شكلت البيئة الحبيطة والمتغيرة بالسرعة ضغطاً كبيراً على المنظمات مما دفعها لتغيير أسلوب عملها في كافة الحالات، وبالتالي تغيير كافة الوسائل والأدوات التي تضمن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وبالتالي تطوير أدوات وأساليب تقييم أدائها بما يتناسب مع هذه التغييرات خاصة وأن المعايير المالية لم تعد كافية لوحدها في عملية التقييم، مما حث على البحث عن مقاييس إضافية غير مالية تعطي احبابات متعلقة بالجودة والمنافسة والعمليات.^{xii}

ومن هنا اقترح Kaplan&Norton عام 1992 نموذجاً شاملًا لقياس الأداء يجمع بين المقاييس المالية وغير المالية اطلق عليه بطاقة الأداء المتوازن (Balanced scorecard) لتوسيع إطار قياس الأداء ويشمل بالإضافة إلى الجانب المالي أبعاداً أخرى تتعلق بالعملاء والعمليات

الداخلية والنمو والتعلم. لذا جاءت هذه البطاقة لمواجهة قصور مقاييس الأداء المالية التي تتعلق بالاجل القصير، ولا تصلح للتعامل مع المستقبل باعتبارها ذات طبيعة تاريخية ، وتجاهل المعلومات الاستراتيجية المتعلقة بالجودة وتنمية الموارد البشرية والبحوث والتطوير والابتكار ورضى العميل وهو ما وفرته بطاقة الأداء المتوازن.^{xiii}

لذا عرفها Kaplan&Norton على أنها: " إحدى أدوات نظام المحاسبة الإدارية الحديثة ، تتم بقياس الأداء في الشركات لزيادة قدرتها التنافسية في بيئة الأعمال المعاصرة ".^{xiv}

كما يمكن تعريف بطاقة قياس الأداء المتوازن كذلك بأنها " نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها و استراتيجيةها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية ".^{xv}

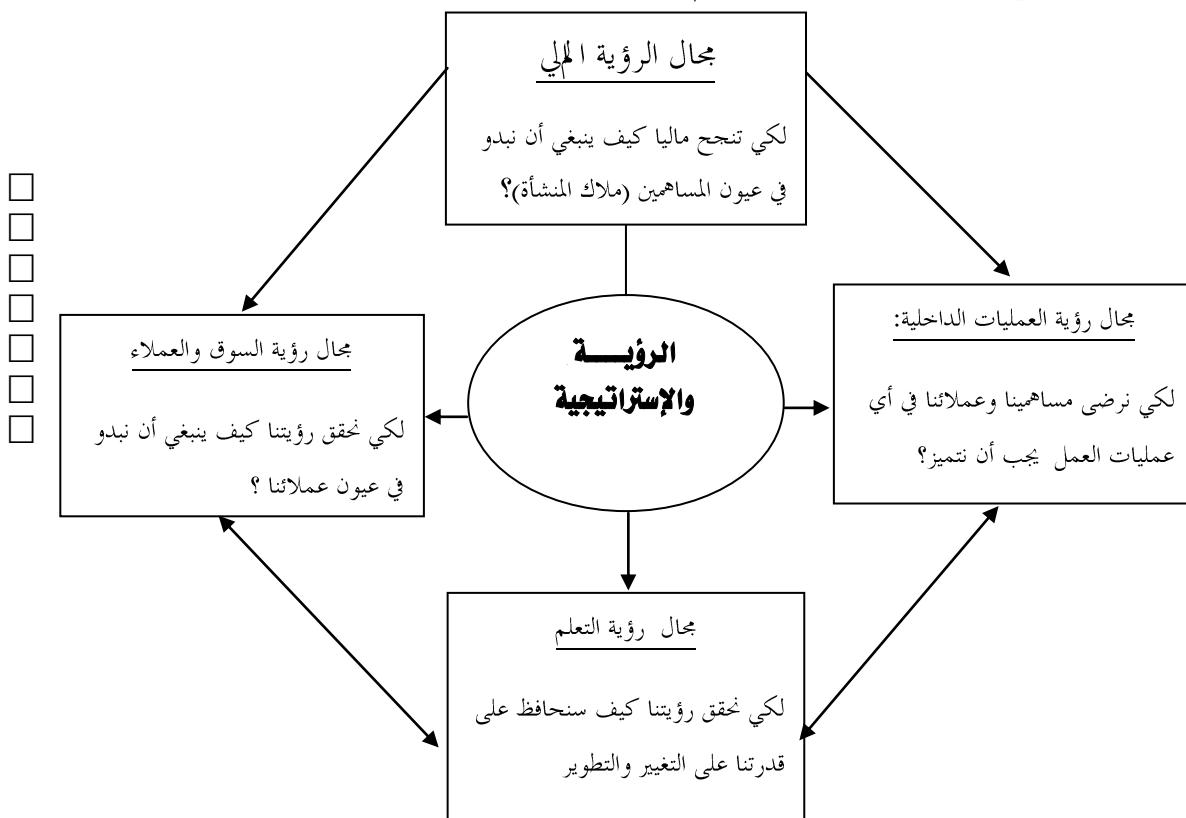
1 2 محاورها الأساسية:

لعل أهم ما يميز هذه البطاقة هو أن عناصرها ومتواكيها صممت بحيث يكمل بعضها البعض في التعبير عن المنظور العام الحالي والمستقبلى للمنظمة، حيث تكون بطاقة الأداء المتوازن مثلاً حدها Kaplan&Norton من مجموعة مقاييس يمكن توضيحها في الأبعاد أو المحاور التالية:^{xvi}

- بعد المالي
- بعد العملاء
- بعد العمليات الداخلية
- بعد التعلم والنمو.

الشكل رقم (05): محاور بطاقة الأداء المتوازن

والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، قياس الأداء المتوازن، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 4.

المنظور المالي:

يركز هذا البعد على الوفاء باحتياجات حاملي الأسهم، أي تحقيق ما يريدونه، معنى: هل تتحقق المنظمة عائداً مناسباً على الاستثمار؟ وهل تزيد من قيمة المنظمة في السوق مما يؤدي إلى زيادة ثروة حاملي الأسهم؟... وتقاس النتائج باستخدام مؤشرات خاصة بأرباح المنظمة والتدفقات النقدية والعائد على الاستثمارات وسعر السهم في السوق ونصيب السهم من الأرباح....

منظور العملاء:

تحتاج المنظمة إلى توجيه اهتمامها نحو تلبية حاجاتها ورغبات عملائها باعتبارهم مصدر تميزها التنافسي ، وبالتالي يمكن للمنظمة وضع مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة لها ، مثل رضاه، درجة ولائه، القدرة على الاحتفاظ بالعميل، القدرة على جذبه،....

منظور العمليات الداخلية:

تعمل المنظمة من خلال هذا البعد على تحقيق الأهداف المالية وأهداف العملاء، ويشمل هذا المنظور سلسلة القيمة للعمليات الداخلية للمنظمة ككل ، والتي تهدف للوفاء بمتطلبات العميل الحالية والمستقبلية وتطوير وابتكار الحلول اللازمة لتحقيق هذه الاحتياجات.

منظور التعلم والنمو:

يهتم هذا البعد بتحديد كيف تستطيع المنظمة أن تجعل قدرها على التغيير والتطوير مستمرة، حيث يتضمن مؤشرات توضح مستوى التعلم والنمو بالمنظمة، مثل هل هناك تحسينات ادخلت على المنتجات؟ هل هناك تطوير في الاجراءات المتبعة في الانتاج؟....

ونظراً للاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات في مختلف المجالات، وتأثيرها على مختلف أنشطة المنظمات وعملياتها، مما فرض تغييراً في الأدوات والوسائل المستخدمة ، والتي اعتمدت المعلوماتية كمحور أساسي لها، فمن بين ال أدوات التي تأثرت بهذا الاستخدام المكثف بخوذ بطاقة الأداء المتوازن.

2 - مفهوم IT Scorecard

يمكن اعتبار **IT Scorecard** أداة فعالة لقياس الأداء وسيرة براغماتية لتطبيق حوكمة نظم المعلومات، حيث تعرف على أنها " جدول القيادة الذي يسمح بقياس جودة التحكم في المعلوماتية (Pilotage de l'informatique) مقارنة بمعايير حوكمة نظم المعلومات".^{xviii}

كما تعرف على أنها " أداة استراتيجية للحكومة، تستخدم لتحقيق التوافق بين أنشطة الأعمال ورؤى واستراتيجية المؤسسة، كما تحسن الاتصال الداخلي والخارجي ، وتمكن من متابعة أداء المؤسسة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية".^{xviii}

إذن مفهوم بطاقة الأداء المتوازن يمكن تحويله بسهولة إلى وظيفة تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن ترجمة مهام مساق نظم المعلومات إلى أهداف ومعايير متسقة وقابلة للقياس.

فإذا نظرنا إلى أبعاد بطاقة الأداء المتوازن الأربعة من زاوية المعلوماتية بخوذ أن أهداف المؤسسة هي:^{xix}

- من منظور مالي: المساهمة في خلق القيمة للمؤسسة بالاعتماد على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات المناسبة مع منطق التحكم في التكاليف.

- من منظور العملاء: زيادة رضى الزبون الداخلي والخارجي من خلال جودة الخدمات والمنتجات المقدمة.

- من منظور العمليات: تحقيق التفوق التشغيلي بفضل متابعة عمليات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لتقديم السلع والخدمات.

- من منظور الابداع والتعلم: تطوير قدرات المنظمة - في مجال التكنولوجيا المعلوماتية - على تحسين وتطوير مواردها البشرية (التعلم) والتكنولوجية (البيقة) لتقديم الخدمات اللازمة.

كما تعرف على أنها " وضع أو تبني أسلوب بطاقة الأداء المتوازن في إطار خاص لنظام المعلومات، وذلك بتعيين أهداف نظم المعلومات التي يتم قياسها. مؤشرات الأداء - مؤشرات الأداء المتوازن-^{xxi}

هذه الأهداف منظمة حسب سلسلة معينة توضح علاقات التبعية بين الأهداف، أي إلى أي مدى يساهم هدف ما في تحقيق هدف آخر. ويتم تقسيمها حسب أبعاد أو مجالات IT Scorecard أي حسب:

- المساهمة في الأعمال
- المردودية المالية
- أداء العمليات (الأداء التشغيلي)
- التوجه نحو المستعملين
- أخذ المستقبل بالاعتبار (التحضير للمستقبل)

3 - **محاور IT Scorecard**

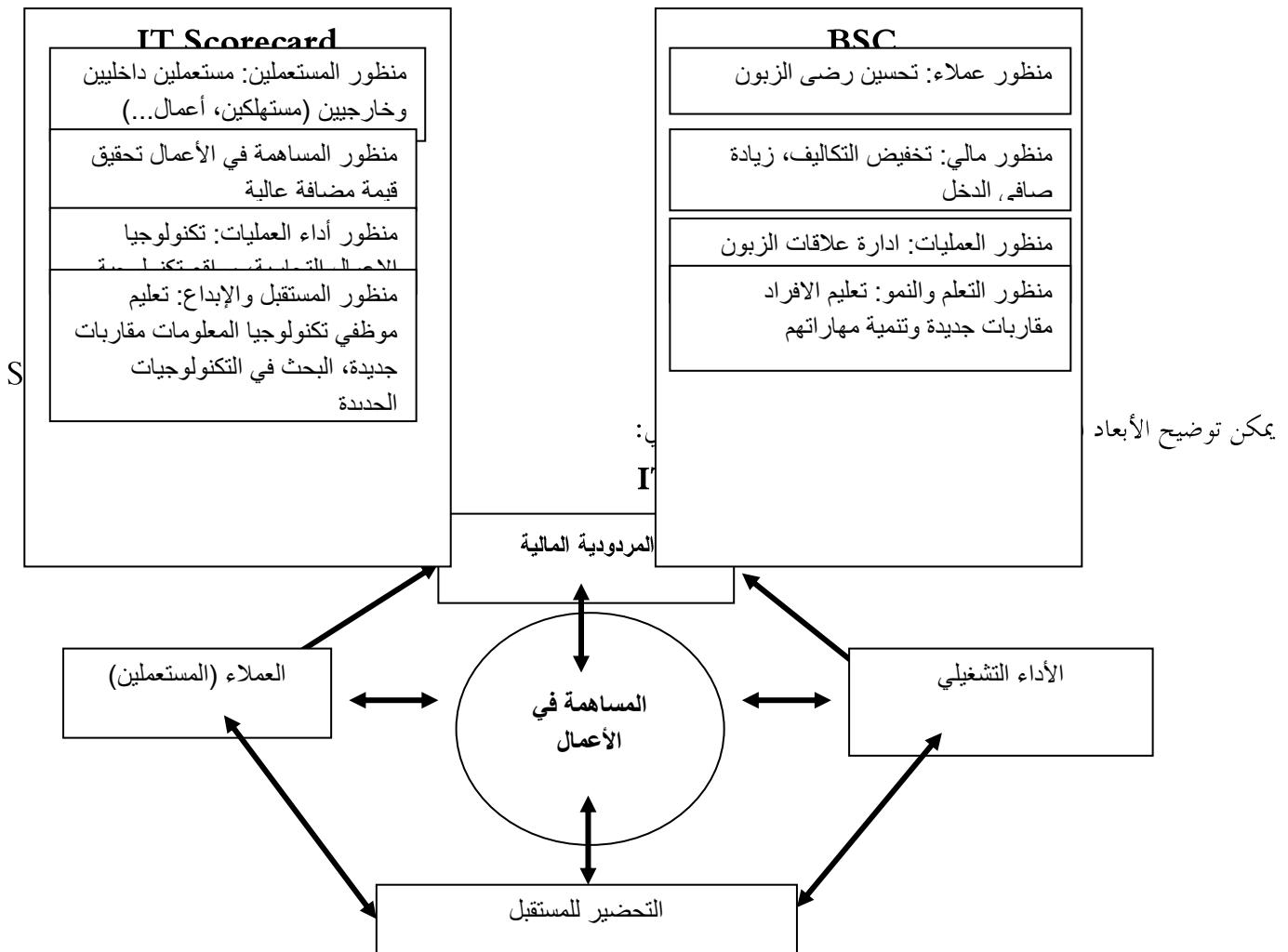
باعتبار أن IT Scorecard تمثل مجموع المؤشرات العملية والاقتصادية التي يمكن تجميعها في الخمس أبعاد السابقة الذكر، فإن هدفها الأساسي هو تسهيل تفسير وتوضيح الأهداف الاستراتيجية للمنظمة منظور عملي ومتابعة تطور الانجازات للوصول إلى الأهداف المنظرة في كل مستوى. ولذا فكل بعد يجب أن يتضمن ما يلي:

^{xxii}

- أهداف: أدوات، وصف،....
- مخططات عمل: تتعلق بالأهداف، وصفها، النتائج المتوقعة، الآجال، المسؤوليات،.....
- مؤشرات: ترتبط بمخططات الأعمال تسمح بقياس مدى تحقيق الأهداف المخطط.

وبالتالي فإن اعدادها يتطلب الاعتماد على أدوات مختلفة كتحليل ABC، دراسات رضى الزبون، مراقبة الجودة، ادارة المخاطر،....^{xxiii}
وبالنظر إلى أبعاد بطاقة الأداء المتوازن بأبعادها الأربع، والتي سبق التطرق إليها في الجزء السابق، فإن إضافة بعد أو منظور المساهمة في الأعمال جاء لتفادي خطر انفصال المعلوماتية عن استراتيجية المؤسسة.^{xxiv} كما أن محور العملاء الذي يخص زبائن المؤسسة الداخلية والخارجيين يمثل في هذه البطاقة مستعمل المعلوماتية بالمنظمة، أما بعد التعلم والنمو فقد تم ربطه أكثر بالمستقبل من خلال بحث المنظمة عن أساليب تحسين العمليات وتطوير الموارد البشرية والاستعمالات الأخرى لنظم المعلومات وذلك بطبيعة الحال من زاوية معلوماتية. وللتوضيح أكثر نورد الشكل التالي الذي يبرز الفرق بين بطاقة الأداء المتوازن وIT Scorecard :

الشكل رقم (06): الاختلاف بين BSC و IT Scorecard



Source: Jean Louis Leignel et autres,op cit.

أهمية الاستراتيجية:

حتى تأخذ IT Scorecard أهميتها كأداة قياس استراتيجية، يجب اعتبارها نظاماً أساسياً للتسيير تسمح به:

- توافق وربط استراتيجية المعلوماتية (l'informatique) بالاستراتيجية العامة للمؤسسة.
- الحصول على رضى المؤسسة على استراتيجية المعلوماتية.
- ايصال هذه الاستراتيجية لكل المؤسسة.
- تبني تقاسم استراتيجية المعلوماتية على مستوى مختلف الأقسام.
- تحديد الموارد واعداد الميزانيات المناسبة للإهداف الموضوعة.
- تسليط الضوء على انتاجية ادارة نظم المعلومات.
- ابراز مساهمة نظم المعلومات في أداء المؤسسة.
- تسخير مهارات ادارة نظم المعلومات ومساهمة في تسخير المهارات الأساسية بالمؤسسة.
xxv
- تقديم ملاحظات حول استراتيجية المعلوماتية وتحسينها تدريجيا.

- تسليط الضوء على مستوى الخدمات التي يتطلعها العملاء الداخليين والخارجيين.
- قيادة تعمير نظام المعلومات (urbanisation du système d'information) سواء من الناحية الوظيفية أو التقنية لسبق التطويرات المستقبلية.^{xxvi}

4 بطاقة الأداء المتوازن IT Scorecard كأداة لحكومة نظم المعلومات:

باعتبار الحكومة فلسفة وآليات عمل تساهمن في تحديد المسؤوليات وتعزز جوانب المسئولة للادارة العليا ومجلس الادارة، فإن بطاقة الأداء المتوازن يمكن أن تساهم في الارتقاء بالحكومة المؤسسية وجعلها قائمة على أسس أكثر تحديداً ووضوحاً من خلال ترابط الأهداف ومؤشرات الأداء وصولاً إلى النتائج النهائية. لذا تأتي IT Scorecard لتقوي الاتصالات الداخلية ولتدعم استخدام الاعلام الآلي في حياة المنظمة، مما يمكن من ربط مجمل العمل وجعل المسيرين التنفيذيين قادرين على متابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال عمل تفاعلي وتبادل عبر أجزاء المنظمة.^{xxvii}

ولأن استخدام الاعلام الآلي يطرح انشغالات أساسية لكل الأطراف الفاعلة بالمؤسسة، فإن IT Scorecard ليس فقط أداة للقيادة وإنما أيضاً لتحقيق حوكمة شاملة لنظم المعلومات. هذه الانشغالات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): اهتمامات الأطراف المعنية بالبطاقة داخل المؤسسة:

الأطراف	التساؤلات الأساسية
الادارة العامة	ما هي القيمة التي تنتجه تكنولوجيا المعلومات؟
مجلس الادارة	هل تشجع تكنولوجيا المعلومات النمو أم تضعفه؟
الادارة الاستشارية	هل تشجع تكنولوجيا المعلومات الابداع وتسير المهارات؟
الادارات التنفيذية	هل هناك تسهيل جيد لادارة المعلوماتية؟
الزبائن	هل استثماراتنا في مجال المعلوماتية ذات مردود جيد؟ كيف يمكن تكنولوجيا المعلومات من الاهتمام باحتياجات العملاء؟ كيف تحسن تكنولوجيا المعلومات الانتاجية؟
التدقيق	هل منتجات وعمليات المنظمة محية فعلاً بطريقة صحيحة؟ عمليات الرقابة هل هي موجودة وهل هي فعالة؟
ادارة المعلوماتية	هل نحن فعالون؟ وأداؤنا جيد؟ هل فعلاً نقدم ما هو مفيد فقط؟ هل نلبي كل ما يتوقع منا؟ هل نحن قادرون على جذب المهارات اللازمة؟

Source: Jean Louis Leignel et autres, op cit.

خاتمة:

في نهاية هذه الورقة البحثية يمكن القول أن استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات كأداة قيادة استراتيجية يمكن من قياس وتقييم نظم المعلومات بالمنظمة، بما يطور أدائها ويعزز مكانتها الإستراتيجية مما يساهم في دعم حوكمنتها والارتقاء بها وجعلها قائمة على أسس أكثر وضوح وتحديداً، إلى جانب اسهامها الفعال في توضيح الاستراتيجية العامة للمنظمة وتحديد أهدافها مما يساعدها من خلال عمل تفاعلي وتبادل عبر كامل أجزاء المنظمة.

^١- ذكرييا مطلوك الدوري ، أحمد صالح ، إدارة التمكين و اقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألية الثالثة ، دار اليازوري 2009 الأردن ، ص 359

^٢- عدنان بن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة ، إتحاد المصارف العربية ، 2007

^٣-Vidal Pascal , système d'information organisationnels ,Pearson Education , Paris , 2005 , p 4

^٤- Kenneth Laudon, Jane Laudon, management des systèmes d'information,9 édition, Pearson Education, Paris, 2006, PP13-16

^٥ Florescu Vasile, problematique de la gouvernance du système d'information , www.steconomie.uoradea.ro/anale/volume/2008

^٦- عقل محمد عقل ، مقدمة في حوكمة تقنية المعلومات ، ط 1 ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، الرياض ، 2011 ، ص 10

^٧ vii Cigref, gouvernance du système d'information, raports cigref, 2002 , www.cigref.fr

^٨- عقل محمد عقل، مرجع سابق ، ص 18

^٩ ix Benjamin Blarch, Emmanuel Detrich, maturité des outils de gouvernance IT, livre blanc, université Lyon 1,Paris, 2009,P 12

^{١٠} Florescu Vasile, opcit

^{١١} xi Eric Fimbel, alignement stratégique, pearson Education France , 2007,PP 219-220.

^{١٢} xii Kaplan , R.S. & Norton , D.P. , Le tableau de Bord Prospectif, éditions d'organisation, France, 1998, p 20 .

^{١٣} xiii ابراهيم محمد الحربي: مدى استخدام بطاقة الأداء المترافق في تقييم الأداء في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007، ص 27.

^{١٤} xv - Kaplan & Norton, op cit, p 22.

^{١٥} xv - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، قياس الأداء المترافق، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 4.

^{١٦} xvi - زينب أحمد عزيز حسين، نموذج استراتيжи متعدد الأبعاد لتقييم الأداء، اطار مقترن، ص 276. موجود على الموقع:

http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/lecture/edoc_1294564473.pdf

^{١٧} xvii groupe Pierre Fabre, Direction organisation et systeme d'information, mise en place d'un IT Scorecard. AFAI- CIGREF, le 11 Mai , 2004, http://cigref.typepad.fr/itgfrance/actesSymposium/mise_en_place_it_scorecard.ppt

^{١٨} xviii Sonia Boittin, La gouvernance en pratique, les syntheses de KLC, Mai, 2008, n=31, p 22 .

^{١٩} xix L'IT Scorecard: pilotage de la performance des systemes d'informations,

http://www.babfinance.net/index.php?view=article&catid=24&id=6501&format=pdf&option=com_content

^{٢٠} xx http://adh-asso.info/documents/gmsih/Elaboration_du_SDSI_071231/Pages/20-34-its.htm

^{٢١} xi - <http://www.afai.fr/index.php>

^{٢٢} xii - groupe Pierre Fabre, op cit.

^{٢٣} xxiii - L'IT Scorecard: pilotage de la performance des systemes d'informations, op cit.

^{٢٤} xxiv - Jean Louis Leignel et autres, IT Scorecard et stratégie d'entreprise. AFAI, Juin,2002, www.AFAI.fr

^{٢٥} xxv -Ibid.

^{٢٦} xxvi - Dominique Moisand, Gouvernance son systeme d'information: le tableau de bord BSC, les contributions du groupe de travail de l'AFAI, la revue n=77, Novembre, 2004, p 10.

^{٢٧} xxvii - وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، توجيه الأداء الاستراتيجي، الرصف والمحاذاة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص 111.

^{٢٨} xxviii - Jean Louis Leignel et autres, op cit.